مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: دور الغذاء في النظام الدولي دراسة حالة : العراق إنموذجاً
اسم الكاتب: أ.د. عبد الامير عباس عبد الحيالي، م. حسين عبد المجيد حميد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1169
تاريخ الاسترداد: 2025/05/11 04:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور الغذاء في النظام الدولي

دراسة حالة : العراق إنموذجاً

The Role of Food in The International System
A Case Study: Iraq as a Sample

الكلمة المفتاحية : غذاء، السياسة الدولية.

Keywords: Food ،Politics International.

أ.د. عبد الامير عباس عبد الحيالي

كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى

م. حسين عبد المجيد حميد

كلية التربية الأساسية – جامعة ديالى

Professor -Dr. Abdul Amir Abbas Al-Hayali
College of Education for Human Sciences - University of Diyala
E-mail: dr.abdalamer@yahoo.com
Lecturer. Hussein Abdul Majid Hamid
Basic Education - University of Diyala
E-mail: h_alsabaa@yahoo.com

ملخص البحث

Abstract

يُعَدُّ الأمن الغذائي أحدى الحلقات المتصلة بسيادة الدولة واستقلاليتها، إذ يمثل العلاقة المفصلية بين الحكومة والشعب من جهة، وبين الدولة والمجتمع الدولي من جهة أخرى، وعليه يجب اعطاؤه أولوية في استراتيجيات الدولة وخططها المستقبلية. إذ أن الأمن الغذائي هو توفير احتياجات سكان أي دولة أو إقليم في العالم من السلع الغذائية على مدار السنة وبأسعار مناسبة وذات قيمة غذائية مرتفعة، لذا اصبح الأمن الغذائي مقترناً بمصطلحات الأمن الأخرى كالأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والسياسي والمائي، وبدأت مشكلة الغذاء تأخذ ابعاداً أخرى في السياسة الدولية، وتؤثر تأثيراً مباشراً بميزان القوى، شأنها بذلك شأن مصادر الطاقة، بل ربما اكثر منها، كون الغذاء لا بديل عنه، في حين أن مصادر الطاقة لها بدائل متعددة، إذ اصبح السلاح الغذائي والحرب التجارية معروفاً، كما اصبح الحصار الاقتصادي وحرب التجويع امراً واضحاً في العلاقات الدولية، ولعل ابشع صور استخدام الغذاء كسلاح من قبل الولايات المتحدة الامريكية، عندما اتخذت وتحت مظلة الأمم المتحدة قراراً بمحاصرة العراق اقتصادياً عام 1990، مما زاد من خريطة الحرمان الغذائي، وما ترتب على ذلك من ارتفاع البطالة والامية والجهل والامراض وبروز العصابات الاجرامية وتدهور الاستقرار الأمني والاخلاقي، الأمر الذي مهد لتدمير مقومات الدولة العراقية.

المقدمـــــة

Introduction

إن ما يميز الاستراتيجيات الحديثة هو أنها شاملة تهتم بالتفاصيل والجزئيات الدقيقة للوصول إلى حالة الدولة المثالية من ناحية السيادة والاستقلال، ولا يمكن استثناء الأمن الغذائي من هذه الحالة، إذ يُعَدُّ أحد مقومات الدولة الحديثة وأحد عناصر أمنها الوطني، لأن هناك كثير من الترابط بين ارتفاع الاسعار للمواد الغذائية والجوع من جهة، وعدم الاستقرار السياسي من جهة أخرى، وفي بعض الحالات تحدث صراعات نتيجة قيام المواطنين بالتمرد والاحتجاجات التي قد تكون عنيفة في مواجهة الحكومة المركزية عندما يعتقدون أنها تهدد مصالحهم وامنهم الغذائي.

من هنا يمكن القول بأن نشوب الصراعات قد يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، كما تقل قدرة الأفراد على امكانية الوصول إلى الطعام، فضلاً عن الحد من فرصة توفير الرعاية الصحية، وعدم امكانية تلبية الاحتياجات المستقبلية للغذاء مما يؤثر سلباً في صحة الإنسان، إذ تدفع استراتيجيات التدبير والتكيف مع الظروف الراهنة والتي تعني التقليل من استهلاك الغذاء وبالتالي سوء التغذية الذي يجعل الأفراد اكثر عرضة للجوع والمرض، وعليه فأن الأمن الغذائي يجب أن يخضع لتخطيط استراتيجي شامل ودقيق يتضمن جميع ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بل وحتى العسكرية.

لقد اتضح أن للسلاح الغذائي والحرب التجارية دوراً عالمياً معروفاً كما اصبح للحصار الاقتصادي وحرب التجويع تأثيراً واضحاً في العلاقات الدولية وإن كانت الازمات هي مسؤولية النظام العالمي وليست مسؤولية الطبيعة ومن هنا ولدت فكرة الأمن الغذائي لأن كارثة الجوع ونقص الغذاء لا يمكن ردها بجيش أو سلاح أو حصون وهي اشد فتكاً من أي عنصر، ولعل ابشع صور استخدام الغذاء كسلاح من قبل الولايات المتحدة الامريكية ضد الدول الأخرى وما تعرض إليه العراق من حرب اقتصادية شاملة بمحاصرته اقتصادياً وتحت مظلة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي عام 1990، وما ترتب عن ذلك من نتائج سلبية على

الاقتصاد والمجتمع العراقي حتى عام 2003 وأصبح يستورد نحو (70%) من حاجة السوق المحلية للمواد الغذائية، إذ تشير خريطة الحرمان الغذائي وحسب احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط عام 2007 أن ربع سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر.

وجاءت مشكلة وفرضية البحث ومنهجه والحدود المكانية والزمانية على النحو الآتي :

1- مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث بـ(ما دور الغذاء في السياسة الدولية)؟

2- فرضية البحث : اصبح الغذاء يستخدم كإحدى وسائل الضغط في العلاقات الدولية من قبل الدول المالكة على الدول التي تكون بحاجة إليه.

3- مناهج البحث : استخدم الباحثان المنهج التحليلي في تحليل دور الغذاء في السياسات الدولية، والمنهج السلوكي في تفسير السلوك السياسي للدول الكبرى في استخدام الغذاء كسلاح سياسي في تحقيق اهدافها.

4- الحدود المكانية والزمانية للبحث : شملت الحدود المكانية للبحث الحدود السياسية لجمهورية العراق كأنموذج لتوضيح دور الغذاء في السياسة الدولية، والذي يقع في النصف الشمالي من الكرة الارضية غرب قارة اسيا، تحده من الشمال تركيا ومن الشمال الغربي سوريا ومن الغرب الاردن ومن الجنوب الغربي المملكة السعودية ومن الجنوب الكويت ومن الشرق الجمهورية الاسلامية في ايران، إذ يشغل الجزء الشرقي من الوطن العربي، في حين تمثلت الحدود الزمانية للبحث بالمدة 1980–2018 وهي المدة التي شهدت خوض العراق لمعارك ونشوب صراعات وصدامات داخلية كان لها الشأن الكبير في التأثير على امنه الغذائي.

كما تضمن البحث ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول مفهوم الأمن الغذائي بينما اوضح المبحث الثاني دور الغذاء في السياسة الدولية وتطرق المبحث الثالث إلى اثار الحرب والحصار على الأمن الغذائي في العراق.

المبحث الأول

Section One

مفهوم الأمن الغذائي

The Concept of Food Security

قبل الخوض في تفسير مفهوم ومعنى الأمن الغذائي، لابد من توضيح معنى الأمن بصفة مجردة، إذ تتعدد التفسيرات لمفهوم الأمن وتتفاوت الآراء ووجهات النظر حول ماهيته وانواعه وابعاده، فالأمن في اللغة هو تحقيق الطمأنينة والحماية من المخاطر والعهد والصدق وجميعها ضد الخوف[1]. فهناك طرح أممي للأمن كمصطلح الأمن الجماعي والأمن الدولي، في حين يوجد طرح آخر للأمن يحمل صفة القارة كالأمن الاوربي والأمن الاسيوي، وهناك طرح قومي للأمن، كالأمن القومي العربي، والأمن الامريكي، كما نلاحظ أن هناك طرح للأمن الإقليمي الذي تحدده البحار والمحيطات كأمن البحر المتوسط وأمن البحر الاحمر وأمن الخليج العربي، كما يوجد طرح وطني للأمن كأمن العراق وأمن مصر وأمن الجزائر، وهناك مفاهيم أخرى للأمن ضمن الدولة أو الاقاليم أو القارات كالأمن العسكري والأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن الغذائي (موضوع الدراسة) والأمن الاعلامي والأمن المائي[2]، لقد شاع استعمال مصطلح الأمن الغذائي في السنوات الأخيرة دون التوصل إلى صيغة محددة ودقيقة، فمن المفاهيم التي روجت لها الهيئات الدولية، مفهوم الأمن الغذائي الذي يرتكز على ثلاثة اهداف هي ضمان انتاج امدادات كافية من الغذاء، وتحقيق اكبر قدر من الاستقرار وتدفق تلك الامدادات وحصول جميع المحتاجين عليها[3]. وترى الاسكوا بأن الأمن الغذائي هو الوضع الذي يكون فيه بلد ما أو منطقة أو العالم ككل غير معرض لحدوث ازمات غذائية تحت أي ظرف كان وفي أي زمان[4]. أما البنك الدولي فقد عرف الأمن الغذائي على أنه حصول كل السكان في البلد المعني وفي كل الاوقات على غذاء كافٍ لحياة نشيطة وسليمة، وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله[5]. في حين عرفت ادارة الزراعة الامريكية (*US Department of Agriculture*) الأمن الغذائي بأنه التوافر السهل

والسريع لكميات كافية من الغذاء الصحي والأمن والقدرة على الحصول على هذا الغذاء من خلال سبل اجتماعية مقبولة، أي دون الاضطرار للجوء للسرقة أو التنقيب في قمامة الاخرين، وحتى دون الاعتماد على المساعدات الحكومية الدولية[6]. كما يفسر باحث آخر مفهوم الأمن الغذائي على أنه (استطاعة البلد أو البلدان من تأمين المواد الغذائية الضرورية لتغذية السكان بشكل يلبي الاحتياجات اللازمة والاساسية لنمو السكان وبقائِهِ في صحة حسنة)[7]. كما يستعرض أحد الباحثين تفسيره لمفهوم الأمن الغذائي بأنه (ضمان حصول كل الأفراد وفي كل الاوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية والسلامة، كي يعيشوا حياة نشيطة موفورة بالصحة، ولا يتأتى ذلك إلا بتوفير امدادات غذائية مستقرة وتكون متاحة مادياً واقتصادياً واجتماعياً)[8]. أما عن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية فإنها حددت مفهوم الأمن الغذائي بأنه (وضع يكون فيه الناس جميعاً وفي كافة الأوقات لديهم امكانية مادية واجتماعية واقتصادية للوصول إلى طعام مغذي وأمن يلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم من الطعام لحياة نشطة وصحية). وينجم عن عدم امكانية تحقيق الأمن الغذائي الكثير من المخاطر التي لا يمكن تجاهلها ومنها :

1- المخاطر الاجتماعية والصحية كالمجاعة والانحلال الاجتماعي والخلقي.
2- المخاطر الاقتصادية : ويعني انخفاض الدخل الفردي والانعكاسات السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3- المخاطر السياسية : أن الغذاء اصبح سلاحاً سياسياً لممارسة الضغوط المختلفة على سلطات الدول التي هي في حالة استيراد الغذاء من المصادر الخارجية[9].

أما على صعيد الدولة فان الأمن الغذائي لأي دولة يعني عدم تعرض سكانها لأية ازمات غذائية تحت أي ظرف أو زمان كان، ويدل هذا على أن الأمن الغذائي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي، فهناك معايير عدة ونسب متباينة تظهر مدى توافر الأمن الغذائي من ندرته النسبية سواء من نسبة الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الزراعية لا سيما محاصيل الحبوب الرئيسة، أو نسبة المخزون الاستراتيجي منها[*]، أو نسبة ما يخصص من الدخل القومي للأنفاق على

الغذاء، في ظل تباين أو عدم استقرار الإنتاج الزراعي من المحاصيل الرئيسة ومدى تأثرها بالتقلبات المناخية[10]، وهذه المعايير النسبية تبيّن إلى حدٍ كبيرٍ مفهوم أمن الدولة الغذائي، الذي يعني توافر السلع الرئيسة في السوق المحلية في كل أيام السنة وبأسعار مناسبة يكون في مقدور الشرائح العريضة من المجتمع تناولها على أن تتوافر في تلك المواد الغذائية السعرات الحرارية المناسبة والمطلوبة من بروتينات وفيتامينات تكفل للإنسان البقاء على قيد الحياة، ونوعية استهلاك الفرد يومياّ من الغذاء هو انعكاس لمدى تقدم الدولة[11]، وفي هذا المجال ترى المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن الأمن الغذائي في الظروف الراهنة مرهون بإنتاج وتلبية اكبر قدر ممكن من احتياجات الدولة بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، لا سيما محاصيل الحبوب، بحيث تكون منتجاتها قادرة على المنافسة مع المنتجات الاجنبية، أو يتوافر لها صادرات زراعية أو صناعية أو الاثنين معا، بحيث تؤمن ما تحتاجه من معدات خارجية لاستثمار مواردها، وتحقق في الوقت نفسه مخزوناً من الغذاء لمدة طويلة قد لا تقل عن بضعة اشهر لتلجأ إليه في الظروف الاستثنائية[12]، أما المؤتمر العالمي للأغذية فيرى أن صوت السلام والاستقرار في كل بلد شرط اساسي لتحقيق الأمن الغذائي الدائم، وتكون الحكومات مسؤولة عن تهيئة بيئة تتيح للمبادرات الخاصة والجماعية في تكريس جهودها لبلوغ الهدف المشترك المتمثل في توافر الغذاء للجميع[13]. أما مفهوم الغذاء من وجهة نظر المجتمع فان تأمينه يُعَدُّ من الضرورات التي تتطلب حياة مستقرة لأفراد المجتمع في حدود دخولهم المتاحة، إذ ترى منظمة الاغذية والزراعة الدولية (الفاو) أنه من حق كل فرد في المجتمع الحصول على الغذاء وفي كل الاوقات ولا يتأتى ذلك إلا بتوافر تلك المواد الغذائية بصفة مستقرة ومتاحة لكل افراد المجتمع، أي تأمين حصول افراد المجتمع على ما يلزم لغذائهم من المواد النباتية والحيوانية أو كليهما، مع ضمان توافر حد ادنى من تلك الاحتياجات بالكمّ والنوع الضروري، وفي حدود دخولهم المتاحة إذ أن انعدام الغذاء يؤدي إلى الصراع والفساد والتدهور البيئي[14]. أما مفهوم الأمن الغذائي على مستوى الأسرة فهو الآخر يؤكد ضرورة تأمين احتياجاتها الأساسية من

المواد الغذائية تتصدرها سلعة الحبوب، فالأسرة هي نواة المجتمع، ولكي تزرع وتنتج لابد من أن تكون آمنة على غذائها، ولا تتعرض إلى الاحتياجات على مدار العام، إذ أن الأمن الغذائي في الأسرة هو دال على معدلات الاجور الحقيقية التي تقابل اسعار الاغذية واجور اليد العاملة، إذ أن مستوى دخل الأسرة يمثل معياراً مهما لأمنها الغذائي، فالأسرة القادرة على تأمين غذائها ولو بأدنى حد وبانتظام من دون تعقيدات، هي الأسرة القادرة على العمل والإنتاج وبذلك فإن المعيار الحاسم في تحقيق الأمن الغذائي هو القدرة الشرائية للفرد أو الأسرة[15]. أما رأي الباحثين بمفهوم الأمن الغذائي فأنه يفسر على أنه أحد المفاهيم العصرية التي دخلت إلى القواميس الاقتصادية في العقود الأخيرة وهو يعني توفير احتياجات سكان أي دولة أو إقليم من السلع الغذائية الرئيسة على مدار العام وبأسعار مناسبة وذات قيمة غذائية مرتفعة، واذا ما كان تحقيق الأمن الغذائي مسألة هامة على الصعيد العالمي فأن له اهمية بالغة على مستوى العراق لاعتبارات كثيرة اهمها اعتماد العراق في الآونة الأخيرة على الاستيراد من الخارج في الحصول على السلع الغذائية الاساسية كلياً أو جزئياً. ويسترسل الباحثان في تفسيرهما للأمن الغذائي بأنه يشمل ضرورة توفير مخزون من المواد الغذائية الاساسية التي تستطيع معها الدولة الاعتماد عليه في حالة حدوث كوارث طبيعية (فيضانات، حرائق، زلازل)، والتي تؤدي إلى تقليل انتاج الغذاء أو صعوبة الحصول عليه من المناطق أو الدول الأخرى. ويشير الباحثان ايضا إلى أن مفهوم الأمن الغذائي ينبغي الشروع في تحقيقه انطلاقاً من الجوانب الآتية :

1- وفرة السلع الغذائية.
2- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم.
3- أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

المبحث الثاني

Section Two

الأمن الغذائي في السياسة الدولية

Food Security in International Politics

على الرغم من كثرة المشاكل والازمات الاقتصادية التي يعاني منها العالم لاسيما عالم الجنوب، إلا أن بعضها اصبح يطغى على غيره ويحظى بقدر عال من العناية والاهتمام، ولعل إنتاج الغذاء يُعَدُّ من ابرز الهموم التي يعانيها انسان هذا العصر لاسيما مواطني الدول النامية، وبقدر قدم هذه الظاهرة إلا أنها برزت إلى الظهور بشكل جلي وملفت للنظر في زمن تتعاظم فيه التقنيات والمعلومات ووسائل النقل والابتكار وانشطة ساندة واستثمارات مالية متنوعة، إلا أن تدني مستوى الاكتفاء الذاتي من الغذاء واتساع رقعة سوء التغذية النسبي جعل مشكلة الغذاء مركز اهتمام الكثير من الاطراف والمنظمات الدولية والانسانية وذلك من جراء تحول الملايين من سكان العالم النامي إلى العيش تحت رحمة الدول المحتكرة لفائض إنتاج السلع الرئيسة للغذاء[16]. إذ بدأت مشكلة الغذاء تأخذ ابعاداً خطيرة في السياسة الدولية، وتؤثر تأثيراً مباشراً بميزان القوى شانها بذلك شان مصادر الطاقة، بل ربما اكثر منها، لكون الغذاء لابديل له في حين أن مصادر الطاقة لها بدائل متعددة وبذلك اصبح الغذاء بمثابة ضغطٍ يستعمل من قبل الدول المالكة له على الدول التي بحاجة إليه، ويمتد هذا الضغط ليستهدف جميع ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية، ويبرز هذا من خلال ضخامة الاستيرادات الغذائية، الأمر الذي جعل الدول المستوردة تواجه تحديا حضارياً وربما اخلاقياً، إذ اخذت ابعاد متباينة ومتعددة ابرزها البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي والبعد السياسي[17].

أولاً : الأمن الغذائي والصراعات السياسية :

Firstly: Food Security and Political Conflicts

يُعَدُّ الغذاء اليوم من وسائل التأثير السياسي والاقتصادي الداخلي والخارجي، فقد يتحرك الإنسان من اجل مصالحه العامة ولكنه يثور عندما يفقد حاجته الغذائية، وقد كافح الإنسان عبر تاريخه الطويل من اجل تأمين غذائه، وعبر حياته أعطى للأمن الغذائي اهمية كبيرة لأنه جزء من استقلاله الذاتي[18]. لقد ازداد اهتمام العلماء وصناع القرار بالتأثير المحتمل لأسعار الغذاء العالمية على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وذلك منذ عام 2008 وهو العام الذي حدثت فيه الزيادات السريعة في الأسعار العالمية للحبوب الرئيسة، وعلى الرغم من أن أسعار الحبوب العالمية هبطت مرة أخرى بنهاية هذا العام، وظلت منخفضة نسبياً في عام 2009، إلا أن مستويات الأسعار عاودت الارتفاع في عامي2010–2011 لتفوق ما كانت عليه في ذروتها في عام 2008، واستمرت في الارتفاع مرارًا وتكرارًا إلى مستويات قياسية أدت لإثارة موجات من الاحتجاج على نحو ساعد في تفشي الاضطرابات المدنية في أكثر من 40 دولة على مستوى العالم، ففي ايلول 2010 اندلعت أعمال شغب من قبل المواطنين في مابوتو بموزمبيق أثر قرار الحكومة برفع أسعار الخبز، وقد أسفرت جهود الحكومة للسيطرة على الحشود المتظاهرة إلى وقوع العديد من الوفيات والإصابات، وفي عام 2011 قررت بعض الحكومات في الشرق الأوسط تخفيض دعم الخبز الذي يُعَدُّ عنصرًا أساسيًّا بالنسبة لغالبية سكان هذه المنطقة، وألقى كثيرون باللائمة على هذا القرار، مؤكدين أنه يُعَدُّ سببًا (ولو غير مباشر) للانتفاضات الشعبية فيما عرف بـ"الربيع العربي"[19]. هناك الكثير من الترابط بين ارتفاع أسعار المواد الغذائية والجوع من جهة وعدم الاستقرار السياسي والصراعات من جهة أخرى، كما توجد حالات أخرى تظهر وجود علاقة مباشرة بين غياب الأمن الغذائي وغياب الاستقرار السياسي، من ذلك مثلا الحالة الصومالية، فعندما فشلت الحكومة الوطنية في تأمين المستلزمات الضرورية لغذاء السكان، أضحت المجاعات المتكررة وندرة الغذاء جزءاً من حلقة مفرغة من عدم الاستقرار، وإن غياب الأمن الغذائي أصبح أحد

أهم نتائج الصراع، وفي الوقت ذاته يُسهم في نشوب جولات متكررة من النزاع المسلح في تلك الدولة[20]. قد تبرز صراعات بين الحكومات وشعوبها، وذلك حينما تريد الحكومات الهيمنة على مواطنيها، فتلجأ إلى تغييب الأمن الغذائي لإجبار المواطنين على الخضوع، وفي حالات أخرى تنشأ بعض الصراعات نتيجة قيام المواطنين بالتمرد والاحتجاجات التي قد تكون عنيفة في مواجهة الحكومة المركزية عندما يعتقدون أن هذه الحكومات تهدد مصالحهم وأمنهم الغذائي، وبعبارة أخرى تشير الأحداث إلى وجود العديد من الطرق التي يمكن من خلالها أن يؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى إذكاء الصراعات واستمرار اشتعالها، فالارتفاع غير المتوقع في أسعار المواد الغذائية يمكن أن يُعَدُّ شرارة لبدء الاضطرابات، كما أن النزاع بين الجماعات المتنافسة للسيطرة على الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج الغذاء يمكن أن يزيد من فرص الصراع من ناحية أخرى، ويمكن أن يؤدي التفاوت في توزيع الموارد وعدم المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين السكان إلى تفاقم المظالم، وزيادة إمكانية نشوب الصراع بين الجماعات المختلفة[21]. من هنا يمكن القول بأن نشوب الصراعات قد يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، إذ يمكن أن تقل كمية الغذاء المتاحة بسبب هذه الصراعات، كما تقل قدرة الأفراد على امكانية الوصول إلى الطعام، فضلاً عن الحد من فرص توفير الرعاية الصحية، وعدم امكانية تلبية الاحتياجات المستقبلية للغذاء، كما أن نشوب واستمرار الحروب يؤثر سلباً في صحة الإنسان، فالصراعات تدفع السكان المتضررين إلى اعتماد استراتيجيات التدبير والتكيف مع الظروف الراهنة، والتي تعني التقليل من استهلاك الغذاء، وبالتالي فأن سوء التغذية يجعل الأفراد وبكافة الاعمار أكثر عرضة للمرض والجوع.

يلاحظ أن اغلب الايديولوجيات تركز باهتمام على توفير الغذاء ذاتياً، وعدم الاعتماد على الخارج في هذا الخصوص، كما أن الفكر الاقتصادي يرفض بشدة الاعتماد على الاستيراد في مسالة الغذاء ويربط الاستقلال الاقتصادي والسياسي بكيفية حصول الشعب على غذائه، وكما هو معروف فان الدول المتقدمة تسيطر على نحو (50%) من الإنتاج العالمي للغذاء، وتستعملها سلاحا سياسيا لإخضاع شعوبها، وتقوم في الوقت نفسه بتحطيم

اقتصاديات الدول النامية وأنماط إنتاجها الزراعي وتتلاعب بالعلوم وبرامج المساعدة والتنمية لكي تفرض سلعتها وتدمر ما عداها، ومن هنا ولدت فكرة الأمن الغذائي لأن كارثة الجوع ونقص الغذاء لا يمكن ردها بجيش أو سلاح أو حصون وهي اشد فتكاً من أي عدو أو قنابل، ولهذا فكل دولة تسعى لتحقيق اكتفاء ذاتي غذائي، وفي أسوأ الاحتمالات تصل الدولة إلى وضعية تقوم على التعادل بين قيمة ما تصدره وقيمة ما تستورده من سلع غذائية[22].

ثانياً : البعد السياسي لنقص الغذاء :

Secondly: The Political Dimension of Food Shortage:

اصبحت الدول المنتجة للغذاء في العقود الاربعة الأخيرة من القرن العشرين تستعمل ورقة الغذاء بهدف فرض التبعية الاقتصادية والهيمنة السياسية على البلدان التي تسعى لسد احتياجاتها من الغذاء، فقد دلت الحقائق التي لاتدع مجالا للشك أن العجز الغذائي في عالم اليوم يعني التبعية، التي تعني بدورها الخضوع لضغوط مصادر الغذاء، ومن ثم فان ذلك يؤدي في المحصلة إلى التبعية السياسية وضعف الاستقلالية في القرار السيادي لبلد الاستيراد (فالمنطق يقول من لا يملك قوته لا يملك ارادته)[23]. يُعَدُّ الأمن الغذائي مسالة حيوية جداً لأي دولة أو أمة تسعى لتحقيق امانيها القومية لأنه يمكن التغاضي عن متطلبات كثيرة، إذا كان الحصول عليها يؤدي باستقلال الدولة وسيادتها، ولكن لا يمكن التغاضي عن حاجة الشعب من الغذاء مهما كان الثمن المدفوع، لأن الأمة التي لا تستطيع توفير حاجتها من الغذاء تكون مهددة بمتاعب كبيرة وسط تنافس القوى العالمية، فمن البديهي أن للعجز الغذائي نتائج سلبية تنعكس على الميادين الاقتصادية والسياسية للدولة، إذ إن تخصص مبالغ مالية عالية لتغطية فاتورة سلعة الغذاء يعني استنزافاً للموارد المالية وارهاقاً للمديونية، وبالتالي تدني في خطط التنمية مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الجهات الحاكمة من قبل الشعب للمطالبة بتحسين واقعه الغذائي والمعيشي، ويتضح هذا جلياً من خلال ما تعانيه الدول النامية، إذ تتمثل في مجموعتها منطقة عجز غذائي تبحث عن وسائل لتغطية الواردات من خارج حدودها، وتتركز هذه الواردات في سلع رئيسة لا يمكن الاستغناء عنها باعتبارها سلعاً ضرورية تمس احتياجات

طبقات المجتمع كافة، بل أن حدة العجز الغذائي في ازدياد مستمر، ويتوقع أن يزداد هذا العجز بسبب الاهمال الذي يواجههُ القطاع الزراعي وضعف خطط التنمية في معظم البلدان النامية، فضلاً عن المؤشرات العالية في النمو السكاني فيها، في الوقت الذي لا يصاحبها نمو مماثل في الإنتاج الزراعي[24]. وهناك شواهد كثيرة في هذا الصدد، فقد صرح اكثر من مسؤول امريكي بأن بلاده قد لا تكون مضطرة لتهديد العالم بالقنبلة الذرية كما فعلت في الحرب العالمية الثانية، وانما ستهدد العالم بحبة القمح، وان الترسانة الامريكية تضم سلاحاً ذا فاعلية اكبر، وهو فائض الحبوب، بوصفه امضى الاسلحة، لغرض الهيمنة الامريكية على العالم وذلك لما تمتلك من قدرة على التحكم بالفائض الغذائي العالمي إنتاجاً وتسويقاً واعلاماً[25].

لذلك فان التحرر الغذائي يعني ترسيخ التحرر الاقتصادي والاستقلال السياسي وبالتالي تدعيم الأمن القومي، وعلى الخصوص بعد التغيرات الاقتصادية الدولية الجديدة تحت مسميات عدة (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، اتفاقية تحرير التجارة الزراعية)[26]. مما تقدم يتضح بجلاء أن عدم توافر الغذاء في طليعتها الحبوب الرئيسة اصبحت قضية سياسية بقدر ماهي غذائية، إذ اصبحت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعزة والسيادة والاستقلالية، بل وترتبط بالتحرر من الضغوط والابتزاز التي تمارسها الدول المصدرة لهذه السلعة المهمة، ويتبيّن من الشكل (1) أن النقص في الإنتاج الوطني يتطلب البحث عن سوق الاستيراد لتلك السلعة السوقية والتي لا يعني الحصول عليها بمجرد وفرة راس المال إلا أنها تخضع لشروط المصدّر التي قد تكون على حساب استقلالية القرار السيادي لبلد الاستيراد، لكن الطروحات في البلدان النامية لتحقيق مجتمع الكفاية والوفرة الغذائية، وتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية باستقلالية من غير تبعية ما تزال بعيدة المنال، خاصة وان المتغيرات السياسية والاقتصادية والدولية اخذت تسلك كل السبل لتحقيق مصالحها الخاصة. إن انخفاض كمية الغذاء أو فقدانه النسبي سيؤدي إلى ارتفاع البطالة والامية والجهل والتدهور في الاحوال البيئية وانتشار الاوبئة والامراض واتساع الزحف الصحراوي على حساب الاراضي الزراعية، فضلاً عن ارتفاع الهجرة من الريف إلى الحضر، الأمر الذي سيؤدي هو الآخر إلى

الضغط على البنى التحتية والخدمية والتوسع في الاراضي الزراعية المجاورة للمراكز الحضرية، فضلاً عما قد تسببه تلك المؤشرات من تدهور في الاستقرار الأمني والاخلاقي وما ينجم عنها احياناً من اضطرابات وانتشار الجريمة، وبالتالي تهديد الأمن والاستقرار داخل الدولة، وقد يصل الأمر إلى تهديد نظام الحكم إذا ما تفاقمت حالة انخفاض كميات الغذاء[27].

شكل (1) مخطط البعد السياسي لنقص الغذاء

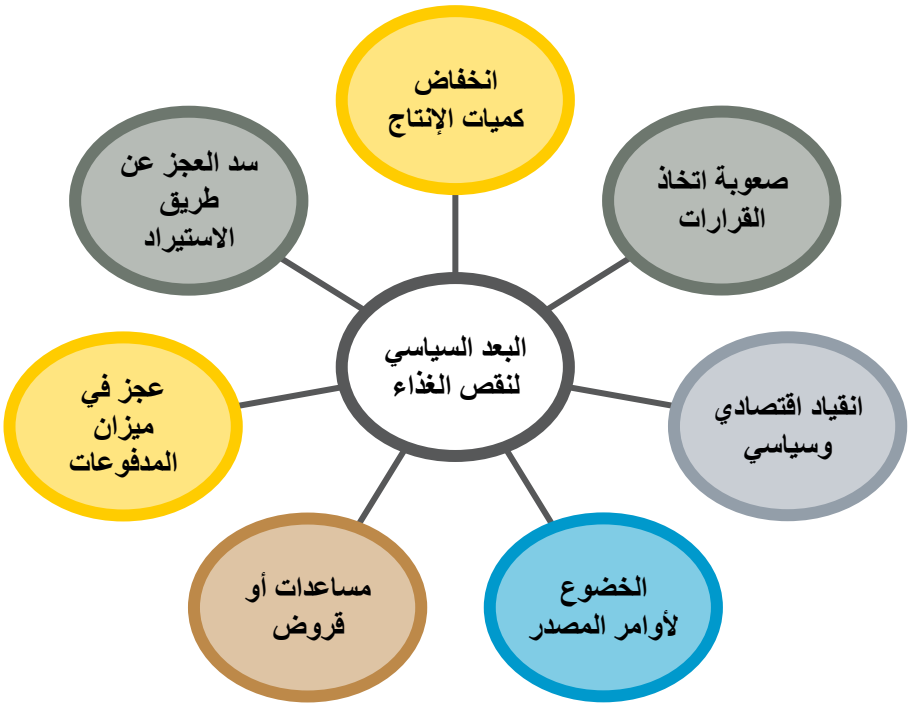

- المصدر : الشكل من عمل الباحثَينِ

وهنا يجد الباحثان ضرورة التأكيد على أن مشكلة الغذاء اصبحت تمثل ذلك القيد الذي يكبل حرية اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية وبخاصة للدول الفقيرة، فضلاً عن كونه سلاحاً يمكن استخدامه أو التلويح به عند الضرورة، إذ إن الغذاء اصبح سلاحاً اكثر قسوة وضراوة من غيره من الأسلحة المادية، ذلك لأن الغذاء يمثل وسيلة اساسية

يدخل في امكانية قيام الإنسان بكافة نشاطاته وتحركاته، وان عجز الإنسان من حصوله على الغذاء سيؤدي إلى انعدام انتاجه ونشاطاته، بل وحتى تطلعاته الفكرية والابداعية وبالتالي سيتحول إلى مصدر ازعاج وقلق وإثارة للمشاكل والتذمر على الحكومات القائمة على رعايته واستقراره وأمن دولته.

ثالثاً : الولايات المتحدة الامريكية وسلاح الغذاء :

Thirdly: United States of America and Food Weapon:

لم يكن استخدام الغذاء كسلاح من القضايا الجديدة، ولكنه اصبح اكثر وضوحاً وتنظيماً من ذي قبل، ومهما تعددت اوجه استخدام هذا السلاح إلا أنها تهدف إلى[28]:

1- استغلال الحاجة والتبعية لفرض تهديدات معينة تقود إلى تنازلات على حساب سيادة الدولة واستقلالها السياسي.

2- رفع مكانة كيان سياسي معين وزيادة دوره ليصبح اكثر فاعلية وصلاحية في تحقيق اهداف محددة من جانب القوى التي تقدم تلك الطاقة الجديدة.

3- فرض حصار غذائي (العزل) على كيان سياسي معين كأسلوب من اساليب القتال بهدف رضوخه واضعافه.

وتعد الولايات المتحدة الامريكية اول من اتبع وبشكل منظم ومخطط سياسة استخدام الغذاء كسلاح استراتيجي لتحقيق مآرب سياسية ولبسط نفوذها على دول العالم، وكثيراً ما هددت بقطع المعونات، ووقف تصدير المواد الغذائية للدول المحتاجة إذا لم تخضع لرغباتها، ويرجع التفوق في قوة الولايات المتحدة بالدرجة الأولى إلى مخزونها الغذائي الضخم وقوة إنتاجها الزراعي والحيواني[*]، إذ يقول (هنري كسنجر) (وزير الخارجية الامريكي الاسبق) عام 1984 ((أن نقص الحبوب في العالم من شأنه أن يمنح الولايات المتحدة الامريكية سلطة عالمية لم تكن لها من قبل))[29]. وعلى مرّ التاريخ استعملت الولايات المتحدة سلعة الغذاء لاسيما القمح كورقة ضغط على الدول المستوردة له اكثر من مرة وعلى اكثر من بلد، فقد عملت على حرمان مصر من القمح الامريكي عام 1964م بدعوى أنها تهدد أمن الكيان

الصهيوني، وكذلك استعملت سلعة القمح كورقة ضغط فاعلة على ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي بهدف السماح لهجرة اليهود السوفييت إلى فلسطين (اسرائيل)(**).كما عمدت الولايات المتحدة الامريكية إلى قطع المعونة الغذائية عن جميع الدول المتعاملة مع كوبا في بداية السبعينات، ولكن سرعان ما عادت تلك المساعدات الغذائية لتلك الدول بعد أن تغيرت انظمة الحكم فيها واصبحت موالية للسياسة الامريكية مثل (شيلي وفيتنام وكمبوديا)[30]. كما استخدم الرئيس الامريكي الاسبق (جيمي كارتر) سلاح الغذاء خلال حملته الانتخابية وذلك باعتباره وسيلة ضغط ضد الدول العربية، كي يسلّموا بالأمر الواقع بوجود الكيان الصهيوني، وارضاءً لأصحاب رؤوس الاموال ورجال الاعمال من اليهود المتواجدين في الولايات المتحدة، إذا اشارت الصحف ووكالات الانباء عن (كارتر) (إذا عمدت الدول العربية مرة أخرى إلى فرض حظر على شحن النفط والامتناع عن بيعه، فأنني سأعتبر ذلك اعلاناً للحرب الاقتصادية وسوف نرد عليها فوراً بالمثل، ولن يقتصر الأمر على قطع الغذاء فحسب)[31]. لقد اظهرت الولايات المتحدة الامريكية منذ منتصف السبعينات نظرة متكاملة تتمحور حول امكانية واشنطن استعادة موقعها المميز على الساحة الدولية باستعمال سلاح لم تهتم به جدياً، ذلك هو سلاح الغذاء، إذ جاء في تقرير لوكالة الاستخبارات المركزية الامريكية تم نشره في آب 1974 (أن الولايات المتحدة الامريكية كمؤتمنة على الجزء الاكبر من الحبوب المصدرة عالمياً، قادرة على العودة إلى موقعها الأول على الساحة الدولية أن احسنت استعمال هذا السلاح)، كما ورد على لسان الرئيس الامريكي الاسبق (هنري فورد) أن الترسانة الامريكية تضم سلاحاً ذا فاعلية خاصة، أنه سلاح الغذاء[32]. ولعل ابشع صور استخدام الغذاء كسلاح من قبل الولايات المتحدة ضد الدول الأخرى هو ما تعرض له العراق من حرب اقتصادية شاملة، إذ اوقفت الولايات المتحدة الامريكية مبيعاتها من المواد الغذائية إلى العراق عام 1990 على الرغم من أن العراق كان قد تعاقد رسمياً معها على استيراد العديد من المواد الغذائية، كما اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية وتحت مظلة الأمم المتحدة قراراً بمحاصرة العراق اقتصادياً(*)، مما اكد أن سلاح

الغذاء دخل من اوسع ابوابه ليمارس دوره في العلاقات الدولية والضغط على الدول والشعوب من اجل تغيير مواقفها وانصياعها لرغبات الدولة الاقوى. أن الولايات المتحدة الامريكية تستخدم مجموعة من الاجراءات والوسائل في عملية تنظيم وتخطيط استخدام الغذاء سلاحاً في العلاقات الدولية وذلك من خلال الاتي:

1- سعي الولايات المتحدة الامريكية لإنتاج الغذاء (وخاصةً الحبوب) بشكل كبير وتحقيق فائض غذائي لتكون مصدراً للغلال، فهي تصدر الغذاء لمختلف دول العالم، وبخاصة دول العالم الثالث الاكثر تأثراً بالأزمات الغذائية[33].

2- شجعت الولايات المتحدة بلدان العالم الثالث على المزيد من الاعتماد على غلاتها بمختلف الوسائل، سواء على شكل منح غذائية أو معونات استثنائية أو تسهيلات تموينية ومساعدات وقروض مختلفة.

3- اختلاقها الازمات بقصد الضغط على الدول المستوردة والمعتمدة على غلاتها، من اجل تحقيق اهدافها المختلفة، ليس ضد الدول النامية الفقيرة فحسب، بل أنها تمارس هذه الطريقة ضد الدول النفطية والسوق الاوربية المشتركة ودول شرق أوربا المستوردة للغلال[34].

المبحث الثالث

Section Three

آثار الحرب والحصار على الإنتاج الزراعي في العراق

The Effects of War and Siege on Agricultural Production in Iraq

اولاً : آثار الحرب والحصار على الانتاج النباتي:

Firstly: The Effects of War and Siege on Plant Production:

بعد عام 1980 (وهو العام الذي بدأت فيه الحرب العراقية– الايرانية) تدهور القطاع الزراعي في العراق، نتيجة لسحب المواليد إلى القوات المسلحة الأمر الذي ترك فراغاً كبيراً في وسط المؤسسات الزراعية، ابتداءً من الكوادر العلمية العالية من اساتذة الجامعات والكوادر الفنية وانتهاءً بالمزارع البسيط، إذ تدهور الانتاج اثناء الحرب متزامناً مع اجراءات حكومية تقشفية، فضلاً عن انخفاض اسعار النفط إذ ساهمت حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي إلى خفض الانتاج المحلي إلى اكثر من 75% في سنة 1991، مما أثر على تأجيل الكثير من المشاريع الزراعية، لعدم توفر الموارد المادية لتغطية الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي[35]. لقد واجه القطاع الزراعي خلال المعارك التي خاضها العراق والحصار الاقتصادي أضراراً كبيرة مباشرة وغير مباشرة كانت نتيجتها انخفاضاً كبيراً في مجموع المساحات الزراعية التي تقدر بحوالي (21) مليون دونم، فضلاً عن تأثيرها على مدخلات الانتاج ووسائل الانتاج الزراعي، وعدم توفر قطع الغيار للمكائن والمعدات والآلات الزراعية وانخفاض عمرها الانتاجي والتي لها ارتباطٌ مباشرٌ بالإنتاج الزراعي، فضلاً عن ضعف الجهاز الاداري الكفوء لبناء زراعة حديثة متطورة ومن ثم عدم تأمين الاكتفاء الذاتي وضعف حلقة من حلقات الاقتصاد العراقي المتمثلة بالقطاع الزراعي وضعف مساهمته بالناتج القومي، فضلاً عن انفاق مبالغ من الموازنة العامة للدولة في شراء المواد الغذائية مما شكل عبءً على الاقتصاد العراقي بدلاً من الاستثمار في مجالات أخرى[36]. ويعاني العراق من عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في نسبة كبيرة من مكونات الأمن الغذائي شأنه في ذلك شأن الكثير من الدول النامية،

وقد شهدت المدة بعد عام 2003 استيراداً مفرطاً حتى للخضار والفواكه بسبب الظروف الأمنية التي ألمت بالبلاد[37]. أن من اهم العوامل والاسباب التي ادت إلى انخفاض النسبة المئوية انتاجية المحاصيل الزراعية بسبب الحصار الاقتصادي والعمليات العسكرية والتي امتدت لما يقارب من عقدين من الزمن، والتي اثرت على عدم تحقيق الكثير من المشاريع والبرامج التخطيطية للنهوض بالقطاع الزراعي وبالتالي عدم تحقيق الأمن الغذائي، أي أن اغلب سكان العراق اصبحوا غير أمنين غذائياً، هي[38]:

1- تدهور نوعية البذور والتقاوي المتوفرة، وانخفاض مواصفاتها الوراثية والانتاجية
2- انخفاض كمية الاسمدة الكيمياوية المتوفرة، وشح نوعية الاسمدة المطلوبة وارتفاع اسعارها وانخفاض نسب مكوناتها المطلوبة، الأمر الذي ادى إلى انخفاض انتاجية الاراضي الزراعية.
3- صعوبة توفير الاليات اللازمة للعمليات الزراعية وخدماتها مع شح الادوات الاحتياطية اللازمة وارتفاع اسعارها.
4- قلة المبيدات الكيمياوية والمعدات الزراعية اللازمة لحماية الانتاج الزراعي وارتفاع اثمانها.
5- شح المياه اللازمة لزراعة وانتاج بعض المحاصيل مثل الرز والمحاصيل الصيفية الأخرى.
6- تعدد فترات الانقطاع الكهربائي وطول مدة الانقطاع التي اثرت بشكل مباشر على تشغيل وعمل المعدات والاجهزة وبالتالي تعرضها إلى اعطال متكررة.
7- انتشار الآفات الزراعية التي تضر بالمحاصيل وانتاجيتها، بل ظهرت آفات جديدة وانتشرت في العراق.

ثانياً : آثار الحرب والحصار على الانتاج الحيواني :

Secondly: The Effects of War and Siege on Animal Production:

تأثر الانتاج الحيواني بالحرب والحصار الاقتصادي مما ادى إلى انخفاض كبير في المنتجات الحيوانية ومن ثم انخفاض متوسط نصيب الفرد الذي يُعَدُّ أحد اهم مكونات الأمن الغذائي المتمثلة بالبروتين الحيواني، إذ وجد أن اهم الاسباب والعوامل التي أثرت بشكل

سلبي على الانتاج الحيواني هي نقص الاعلاف ومشاكل انقطاع التيار الكهربائي، فضلاً عن صعوبة توفير اللقاحات والادوية البيطرية لمعالجة الامراض، اضف إلى ذلك حالات تهريب الماشية، ولاسيما الاغنام والماعز والجمال وبأعداد كبيرة جداً مما زاد من مشاكل الانتاج الحيواني كماً ونوعاً[39].

ويؤكد الباحثان أن تناقص اعداد الثروة الحيوانية أثر سلباً على الصناعات الغذائية المرتبطة بالإنتاج الحيواني، إذ كانت هناك معامل الالبان في ابو غريب والموصل لإنتاج مشتقات الحليب، إلا أنها تأثرت بالحرب والحصار وعمليات النهب والسلب (آبان دخول القوات الامريكية للعراق في نيسان 2003) إذ تعد الصناعات الغذائية أحدى سياسات الأمن الغذائي ومن مرتكزاته المهمة، ويعد تحسين الانتاج الحيواني الرافد الاساس لقيام الصناعات الغذائية، فضلاً عن تخطيط مشاريع الصناعات الغذائية ضمن برامج الخطط الاقتصادية المستقبلية للنهوض بها لتحقيق نسبة من الاكتفاء الذاتي وتعزيز الأمن الغذائي للصناعات الغذائية.

ثالثاً : الغذاء والتقلبات السياسية في العراق :

Thirdly: Food and Political Fluctuations in Iraq:

يُعَدُّ القطاع الزراعي الدعامة الاساسية لمقومات الأمن الغذائي العراقي، فقد شكلت الزراعة على مرّ العصور ومنذ عصر ما قبل التاريخ المصدر الاقتصادي الرئيس الذي قامت عليه حضارات بلاد ما بين النهرين، ومرّت السياسة الزراعية في العراق بمراحل متعددة، وكل مرحلة حملت معها بصمات الانظمة الايدلوجية المهيمنة في كل فترة من هذه المراحل، ففي المرحلة الاولى ساد في العراق سياسات زراعية ذات طابع ليبرالي، ومنذ عام 1958 تم التركيز على السياسات الزراعية ذات الطابع الاشتراكي، ثم مالت السياسات بعد عام 2003 لصالح السياسات الليبرالية نتيجة لضعف السياسة الزراعية، والتكلفة الباهظة وغير المجدية للتدخل الحكومي، إذ تظهر البيانات أن القطاع الزراعي ظل عاجزاً خلال تلك العقود الماضية ومازال عن تلبية الطلب المحلي من الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والتي تدخل في

صلب متطلبات تحقيق الأمن الغذائي للبلد، وان استمرار هذا الحال يعني أن العراق سيصبح من البلدان المستوردة الصافية للغذاء، وما يفرضه هذا التوصيف من تبعية غذائية واقتصادية للسوق الدولية، وستزداد هذه التبعية مع استمرار سياسة اغراق السوق المحلية بمختلف المنتجات الزراعية وعلى الاخص في الفترة التي اعقبت عام 2003، والتي ستكون بمثابة وأدّ وتدمير لأي خطة مستقبلية لانتشال هذا القطاع من واقعه المتردي[40]. لقد كان متوسط نصيب الفرد من القدرات الغذائية خلال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين مرتفعاً مقارنة بباقي دول المنطقة، وحتى مطلع التسعينات كان العراق يؤمن حوالي ثلثي احتياجاته من الغذاء من خلال الواردات، وبدأ الأمن الغذائي في العراق بالتدهور بشكل واضح خلال النصف الأول من التسعينات، وذلك بعد فرض العقوبات الاقتصادية على العراق، إذ دخل العراق في ازمة غذائية نتيجة لمحدودية عرض الغذاء وتوقف الواردات من المواد الغذائية، ومع كل ذلك فقد ادى الانتاج الزراعي المحلي دوراً مهماً في تعزيز الأمن الغذائي ودرء المجاعة، وبعد عام 1996م عاد الاعتماد على الاستيراد الخارجي مرة أخرى في ظل تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء الذي موّل خلال السنوات التالية جميع مفردات نظام البطاقة التموينية، وبعد عام 2003 تراجعت صادرات السلع الزراعية وارتفعت الواردات منها، وبخاصة الحبوب في ظل تراجع اداء القطاع الزراعي وارتفاع معدلات النمو السكاني الذي يقدر بحوالي 3% حالياً[41].

رابعاً: خريطة الحرمان الغذائي في العراق :

Fourthly: Map of Food Deprivation in Iraq:

بدأ الأمن الغذائي في العراق بالتدهور بشكل واضح منذ سبعينيات القرن الماضي بسبب الاعتماد الكبير على العائدات النفطية وارتفاع العوائد المتحققة منه، إذ يستورد العراق نحو (70%) من حاجة السوق المحلية للمواد الغذائية، وبحسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط فان ربع سكان العراق على اقل تقدير يعيشون تحت خط الفقر، وتشير الإحصائيات والتقارير التي اجريت عام2007 و عام 2011 إلى تركز

السكان المحرومون غذائياً في العراق في محافظات وسط العراق وجنوبه، بمستويات اعلى مما هو عليه الحال في محافظات إقليم كردستان، لاسيما في المناطق الريفية، إذ اظهرت النتائج أن أعلى مستويات الحرمان سجلت عام 2007 في محافظة ديالى، إذ تبين أن نحو نصف سكانها محرومون غذائياً، ويعود سبب ذلك إلى عدم انتظام توزيع المواد التموينية بسبب عمليات التهجير القسري التي شهدتها المحافظة (2006–2007)، فضلاً عن سيطرة المجاميع الارهابية على اجزاء واسعة من اراضيها، الأمر الذي أدى إلى صعوبة ايصال المواد الغذائية إلى العديد من مناطقها، كما أن محافظة ديالى شهدت عمليات عسكرية عديدة عام 2007 تسببت في صعوبة امكانية ايصال المواد الغذائية إلى سكانها الأمر الذي انعكس سلباً على الواقع الغذائي فيها.

أما نسبة الحرمان الغذائي لعام 2007 في محافظات (الانبار، ميسان، القادسية، واسط، كركوك، النجف) فكانت قريبة من المعدل العام للعراق والبالغ (7،1%)، إذ تراوح بين (6–8) حالات من كل مائة حالة من حالات سوء التغذية، لكن سوء التغذية يُعَدُّ منخفضاً في كل من محافظات (بغداد، ذي قار) في عام 2007، إذ يقل المعدل عن (4) حالات لكل مائة شخص، كما أنه يقل عن ذلك في محافظات إقليم كردستان، إذ ينخفض المعدل إلى حالة وأحدة فقط، في حين تجسدت المستويات العليا لتردي الأمن الغذائي في محافظات (بابل، البصرة، صلاح الدين، كربلاء، المثنى).

ونلاحظ أن هناك ثمة تباين في خريطة الحرمان الغذائي في المحافظات العراقية عام 2011 عمّا كانت عليه عام 2007، إذ انخفضت نسبة الحرمان الغذائي في محافظة ديالى بشكل كبير حتى وصلت إلى (6%) وهي بذلك تكون قريبة من المعدل العام للحرمان الغذائي على مستوى العراق والذي بلغ عام 2011 (5،7%)، أما نسبة الحرمان الغذائي عام 2011 والتي قلت عن (4%) فقد ضمت المحافظات (السليمانية، كركوك، اربيل، بابل، كربلاء المقدسة، صلاح الدين، النجف الاشرف، القادسية)، في حين شملت فئة نسبة

الحرمان الغذائي التي تراوحت بين(5–8) كل من (دهوك، نينوى، ديالى، الانبار، بغداد، ميسان).

في حين تجسدت المستويات العليا لتردي الأمن الغذائي في العراق عام 2011 في محافظات (واسط، المثنى، ذي قار، البصرة) إذ بلغت (11%، 12%، 17%، 21%) على التوالي. جدول (1) خريطة (1).

فيما اكدت منظمة (*Siomp*)(*) أن خطر فقدان الأمن الغذائي من جراء نقص المياه يهدد العراق بسبب انخفاض نسب المياه الداخلة له يوماً بعد آخر، وكانت وزارة الموارد المائية قد دعت في وقت سابق منظمة الفاو الدولية إلى رفع مستوى دعمها للواقع المائي في العراق بهدف تحقيق اكبر قدر من الأمن الغذائي في العراق وكانت الوزارة قد اعلنت في وقت سابق عن مشروع كبير لتقنين المياه في العملية الزراعية، واكدت الوزارة ضرورة تحويل الاتفاقيات المائية الشفهية مع ايران وتركيا إلى اتفاقيات رسمية لحفظ حصة العراق من المياه[42].

ويرى الباحثان أن واقع كميات الأمطار الساقطة وحجم الاطلاقات التي شهدها سد حمرين باتجاه نهر ديالى في الآونة الأخيرة يفند ادعاءات هذه المنظمة، إذ لوحظ في الآونة الأخيرة (شباط 2019) أن هناك كميات كبيرة من المياه التي سجلها تصريف نهر ديالى الأمر الذي أدى إلى اغراق بعض البساتين والدور السكنية المجاورة لمجرى النهر، فضلاً عن امتلاء بحيرة حمرين ووصولها إلى مراحل متقدمة من حجم كميات الخزن.

جدول (1) مقارنة بين نسبة الحرمان الغذائي في العراق بحسب المحافظات للأعوام 2007 و2011

ت	المحافظة	نسبة الحرمان الغذائي 2007(%)	نسبة الحرمان الغذائي 2011(%)	ت	المحافظة	نسبة الحرمان الغذائي 2007(%)	نسبة الحرمان الغذائي 2011(%)
1	دهوك	1	5	11	واسط	8	11
2	نينوى	2	7	12	صلاح الدين	19	2
3	السليمانية	صفر	صفر	13	نجف	8	3
4	كركوك	6	3	14	القادسية	6	3
5	اربيل	1	2	15	المثنى	17	12
6	ديالى	51	6	16	ذي قار	4	17
7	الانبار	8	5	17	ميسان	8	7
8	بغداد	3	5	18	البصرة	20	21
9	بابل	26	3	19	العراق	7،1	5،7
10	كربلاء	18	3				

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على :

1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، هيأة إحصاء إقليم كردستان، اليونيسيف، وبرنامج الغذاء العالمي(WFP)، منظمة الغذاء والزراعة الدولية (FAW)، العجز الغذائي في العراق، آب 2010، ص6.

2- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2012–2013، الباب التاسع عشر، احصاءات التنمية البشرية، ص32.

خريطة (1)

تبيّن نسب الحرمان الغذائي في العراق لعامي 2007 و 2011 بحسب المحافظات

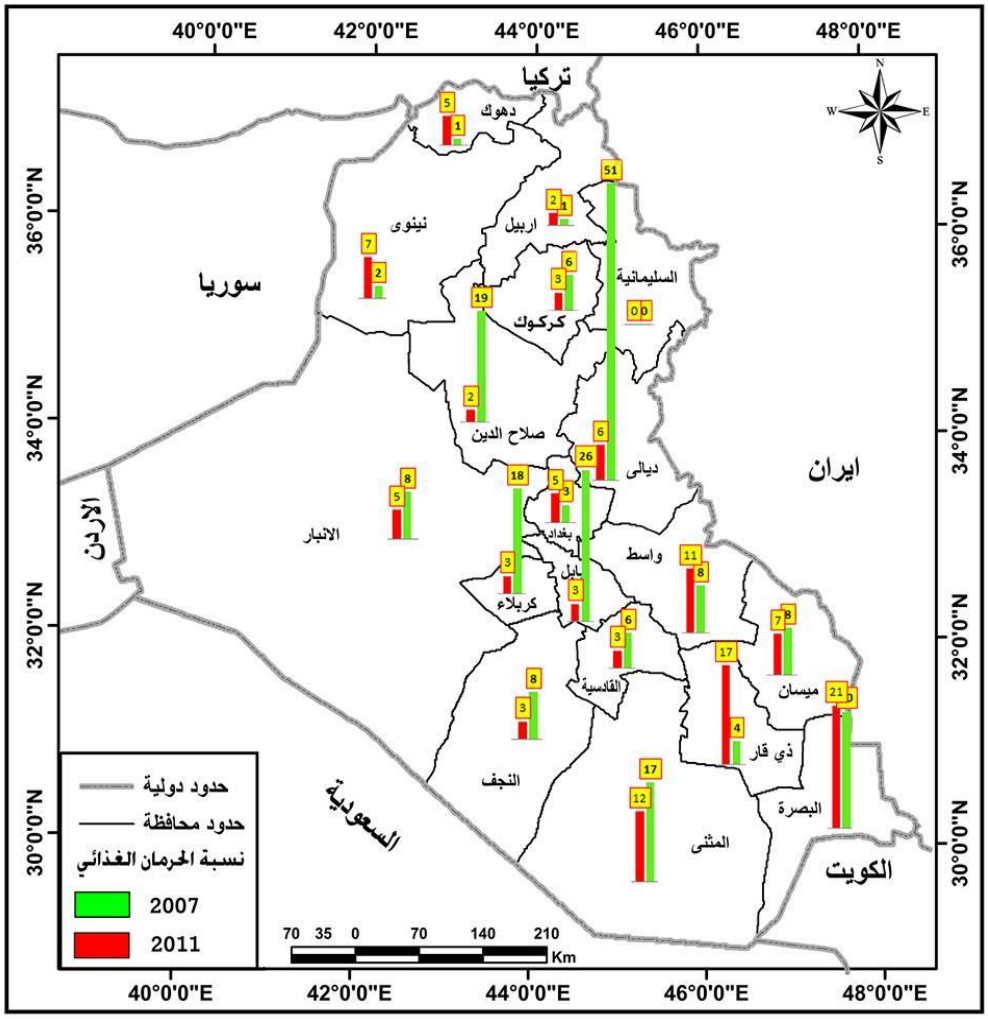

المصدر: الخريطة من عمل الباحثين، بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

وبحسب تقرير للأمم المتحدة حمل عنوان مؤشر الاكتظاظ السكاني (*Over Population Index*) تناول وضع السكان والغذاء في (77) دولة، من ضمنها معظم دول الوطن العربي والشرق الاوسط ومستويات الاستهلاك الفردي للأراضي المنتجة حيوياً، أي الأراضي المنتجة للغذاء والمياه وتلك المخصصة للثروة الحيوانية وحصة الفرد من الأراضي المنتجة المتاحة والقادرة على إنتاج المصادر الحيوية والتعويض عن النقص الناجم

عن الاستهلاك البشري، فقد ادرج العراق ضمن قائمة الدول العشر الأوائل عالمياً على مستوى التبعية الغذائية، وبلغ مؤشر التبعية فيه (81،5%) وبلغت حصة الفرد من الأراضي المنتجة المتاحة (1) دونم لعام 2007[43].

من خلال ما تقدم يمكننا القول أن الطريقة أو الأسلوب المتبع في عملية الإنتاج الزراعي لها دورٌ كبيرٌ في تدهور إنتاجية الارض، إذ أنها طرق بدائية قديمة لا يمكنها التوسع في الإنتاج وبناء وتطوير القدرة التنافسية بنسب مرتفعة من اجل سد حاجة السكان المتزايدة إلى الغذاء لاسيما السلع الاستراتيجية الأمر الذي ادى إلى ظهور فجوة غذائية نتيجة العجز في الإنتاج الزراعي فيما يتطلب تحقيق الأمن الغذائي الاسراع في عملية نقل التقنية المتطورة في مجال الإنتاج الزراعي اسوة بالدول المتقدمة في المجال الزراعي، إذ أن التدهور الذي حصل بعد عام 2003 لقطاع الزراعة أدى إلى تعويض النقص من الغذاء بالاعتماد على الاستيراد من الخارج، الأمر الذي أدى إلى تحديات سياسية وعدم الاستقرار مما شكل ضعفاً للأمن الوطني بسبب خضوعه للسياسات التي تفرضها الدول المصدرة للغذاء ومن ثمَّ استنزاف موارده الطبيعية والمالية وهذا يدفعنا إلى العمل على ترسيخ مفهوم الأمن الغذائي المستدام.

الاستنتاجات والتوصيات :

Conclusions and Recommendations:

1- يُعَدُّ الأمن الغذائي أحدى الحلقات المتصلة بسيادة الدولة واستقلاليتها، كما يُعَدُّ أحد مقومات الدولة الحديثة وأحد عناصر أمنها الوطني.

2- كان من ابشع حالات استخدام الغذاء كسلاح من قبل الولايات المتحدة الامريكية ضد الدول الأخرى هو ما تعرض له العراق من حرب اقتصادية بدأت بإعلان مجلس الأمن الدولي قرار فرض الحصار الاقتصادي على العراق في 6 \ آب \ 1990.

3- اصبح من الواضح أن مشكلة الغذاء تأخذ ابعاداً في السياسة الدولية وتأثر تأثيرا مباشرا في ميزان القوى، كما اصبح لسلاح الغذاء والحرب التجارية دوراً معروفاً في العلاقات الدولية وعمليات ارضاخ انظمة الدول إلى ما يبتغيه القوة العالمية المالكة للغذاء.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) العلامة ابن منظور، لسان العرب (المحيط)، اعداد وتصنيف يوسف خباط ونديم مرعشلي، المجلد الأول، بيروت، دون تاريخ طبع، ص107.

(2) محمد جاسم محمد، الاستراتيجيات الامنية في منطقة الخليج العربي – رؤية عربية، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، 1983، ص19.

(3) *UN FAO، World Food Report 1985، Rome، 1985، P24.*

(4) هيئة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، تقرير عن برنامج الاسكوا في مجال الأمن الغذائي، بغداد، 1986، ص1.

(5) *World Bank، Provert، World Development Report، Washington، 2002.*

(6) احمد امين بيضون، الأمن الغذائي في العالم العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان، 2001، ص14.

(7) ابراهيم حربي ابراهيم، تحقيق الأمن الغذائي في العراق، مجلة الدنانير، العدد الثالث، معهد التكنلوجيا، بغداد، ص144.

(8) كاظم شنته سعد و وأياد عبد علي الشمري، قطاع الزراعة في العراق – دراسة جغرافية للمقومات والمشاكل والحلول، الطبعة الاولى، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2017، ص68.

(9) وزارة التجارة، بالتعاون مع وزارة التخطيط والأمم المتحدة، مديرية التخطيط والمتابعة، بحث غير منشور، 2012، بلا صفحة.

(*) حددت منظمة الاغذية العالمية (الفاو) أن الحد الادنى من المخزون الاستراتيجي يكون بنحو (17%) من حجم الاستهلاك السنوي للبلد.

(10) ناصر عبيد الناصر، واقع الأمن الغذائي العربي، وافاق تطوره، مجلة جامعة دمشق، المجلد 14، العدد2 دمشق، (ابريل–يونيو)، 1998م، ص161–162.

(11) صبري فارس الهيتي دور استثمار الموارد الطبيعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي في زمن الحرب، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد 21، بغداد، ديسمبر 1987، ص10.

(12) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قضية الأمن الغذائي العربي الخرطوم،1995م، ص26–27.

(13) منظمة الاغذية والزراعة العالمية (الفاو F.A.O) وثائق القمة، المؤتمر العالمي للأغذية المنعقد في المدة 13–1996/11/17م، روما، الجزء الأول، ص93.

(14) منظمة الاغذية والزراعة العالمية(الفاو)،الاغذية والتنمية نحو عالم ينعم بتغذية جيدة، روما، 1992، ص6.

(15) محمد حزام صالح، التحليل الجغرافي للإمكانات المؤثرة في إنتاج محاصيل الحبوب وانعكاساتها على الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية دراسة في الجغرافية الاقتصادية، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، 2002، ص15.

(16) عبد القادر الطرابلسي، اضواء على مشكلة الغذاء بالمنطقة العربية والاسلامية كتاب الامة، العدد(68) وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، قطر، مارس1999، ص51.

(17) محمد حزام صالح، مصدر سابق، ص15.

(18) سعيد حرب، الأمن الغذائي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، الرابط www.Ajazeera.Org

(19) إيمي سيمونز، الأمن الغذائي كمدخل لتفسير الصراعات السياسية، عرض مروة نظير، مجلة السياسة الدولية، النسخة الالكترونية،2014/1/20الرابط

(20) *http://www.siyassa.org.eg/News/3507.aspx*

(21) المصدر نفسه.

(22) أندرس جاجيرسكوج، المدونة العربية للامن الغذائي والتغذية، العلاقة بين الغذاء والأمن في العالم العربي، 2017/12/20، الرابط الالكتروني

http:\\www.arabspatial.org\blog.

(23) عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي مقاربة نظرية تطبيقية، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى، 2006، ص67–83.

(24) صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998م، ص37.

(25) فارس عماشة مصطفى عبد الغني عثمان، الابعاد الاستراتيجية للأمن الغذائي العربي، مجلة النفط والتنمية، عدد خاص(1–4)، بغداد 1982، ص54.

(26) يحيى يكور، البعد السياسي للأمن الغذائي العربي، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد3، السنة14، (يوليو–سبتمبر)، الخرطوم، 1995م، ص13.

(27) المصدر نفسه ص 13–14.

(28) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، برامج الأمن الغذائي العربي، الجزء الثالث، إنتاج القمح والحبوب، الخرطوم،1980، ص23–24.

(29) فلاح حسن جبر، الحبوب مرتكز الأمن الغذائي العربي، مجلة النفط والتنمية، السنة الخامسة عشر، عدد خاص، 1990، ص138–140.

(*) تشير الاحصاءات أن إنتاج الولايات المتحدة الامريكية من القمح بلغ نحو (68،8) مليون طن وبنسبة (11،5%) من الإنتاج العالمي، إلا أنها تمتلك نحو (37.9%) من مخزون القمح العالمي، وتسيطر على نحو (28،5%) من التجارة الدولية للقمح.

(30) الامانة العامة لاتحاد عمال الزراعة العرب، سلسلة الوعي العربي (رقم 5)، سلاح الغذاء ودورنا في مواجهته، مطبعة العمال المركزية، بغداد، شباط 1985، ص13–15.

(**) كشف وزير الخارجية الاسبق للولايات المتحدة اليهودي هنري كيسنجر بمذكراته تحت عنوان (المهاجرين والحبوب) أن المهاجرين اليهود إلى الكيان الصهيوني بلغوا تحت تأثير الضغط الغذائي في مطلع سبعينات القرن العشرين نحو(200) الف مهاجر يهودي، بينما كانت الهجرة المذكورة لا تتعدى (400) مهاجر يهودي عام 1968.

(31) عطا الله سليمان الحديثي، استثمار الموارد الطبيعية في تحقيق الأمن الغذائي في العراق، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995، ص286.

(32) عطا الله سليمان الحديثي، مصدر سابق، ص287.

(33) عطا الله سليمان الحديثي، مصدر سابق، ص286– 287.

(*) اصدر مجلس الأمن الدولي القرار (661) والقاضي بمحاصرة العراق في 6 / آب / 1990 بدافع من الولايات المتحدة وذلك بعد اجتياح العراق للكويت.

(34) سالم توفيق النجفي، الاوضاع الاقتصادية للقمح في العالم، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، العدد الثاني، السنة الثالثة عشر، 1994، ص56–61.

(35) حامد ربيع، سلاح الغذاء ومستقبل التعاون الدولي مع الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 39، ايلول 1984، ص12.

(36) رشيد باني الظالمي، الزراعة في العراق، مطبعة الانبار، بغداد، 2001، ص237.

(37) طلعت محمد طاهر البوتاني، الأمن الغذائي العراقي بمنظور الجغرافية السياسية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2011، 134–136.

(38) رشيد باني الظالمي، مصدر سابق، ص237– 238.

(39) عماد محمد ذياب الحفيظ، الصراع الطائفي وتاثيره على البيئة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2006، ص 141.

(40) عاصم محمد عبد المنعم ابا زيد، تقدير دول الطلب والانتاج والفجوة الغذائية وعلاقتها بالامن الغذائي العراقي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1996، ص70.

(41) محمد جميل، واقع الزراعة والأمن الغذائي، رؤية مستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة، ورقة مقدمة إلى المنتدى الاقتصادي الوطني، بغداد، 2009، ص4.

(42) كاظم شنته سعد و اياد عبد علي الشمري، مصدر سابق، ص71–72.

(*) هي منظمة عالمية مقرها بروكسل تعمل في برنامج الأمن الغذائي في اسيا وممولة من قبل منظمات أممية ودولية أخرى.

(43) جمهورية العراق، وزارة التجارة، بالتعاون مع وزارة التخطيط ومنظمة الأمم المتحدة، بحث غير منشور، 2012.

(44) دار بابل للدراسات والإعلام، الواقع الزراعي والأمن الغذائي في العراق، مصدر سابق، شبكة الانترنيت

In formation Darbabil & for Studies، 2009، WWW.Darbabil.Net

المصـــــادر

References

I. ابا زيد، عاصم محمد عبد المنعم، تقدير دول الطلب والانتاج والفجوة الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي العراقي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1996.

II. ابراهيم، ابراهيم حربي، تحقيق الأمن الغذائي في العراق، مجلة الدنانير، العدد الثالث، معهد التكنلوجيا، بغداد.

III. الامانة العامة لاتحاد عمال الزراعة العرب، سلسلة الوعي العربي (رقم 5)، سلاح الغذاء ودورنا في مواجهته، مطبعة العمال المركزية، بغداد، شباط 1985.

IV. أندرس جاجيرسكوج، المدونة العربية للأمن الغذائي والتغذية، العلاقة بين الغذاء والأمن في العالم العربي، 2017/12/20، الرابط الالكتروني: *http:\\www.arabspatial.org\blog.*

V. البوتاني، طلعت محمد طاهر، الأمن الغذائي العراقي بمنظور الجغرافية السياسية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2011.

VI. بيضون، احمد امين، الأمن الغذائي في العالم العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان، 2001.

VII. جبر، فلاح حسن، الحبوب مرتكز الأمن الغذائي العربي، مجلة النفط والتنمية، السنة الخامسة عشر، عدد خاص، 1990.

VIII. جمهورية العراق، وزارة التجارة، بالتعاون مع وزارة التخطيط ومنظمة الأمم المتحدة، بحث غير منشور، 2012.

IX. جميل، محمد، واقع الزراعة والأمن الغذائي، رؤية مستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة، ورقة مقدمة إلى المنتدى الاقتصادي الوطني، بغداد، 2009.

X. الحديثي، عطا الله سليمان، استثمار الموارد الطبيعية في تحقيق الأمن الغذائي في العراق، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995.

XI. حرب، سعيد، الأمن الغذائي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، الرابط *www.Ajazeera.Org* .

XII. دار بابل للدراسات والإعلام، الواقع الزراعي والأمن الغذائي في العراق، مصدر سابق، شبكة الانترنيت : *In formation Darbabil & for Studies*، *2009* ، *WWW.Darbabil.Net*

XIII. ربيع، حامد، سلاح الغذاء ومستقبل التعاون الدولي مع الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 39، ايلول 1984.

XIV. سعد، كاظم شنته و وأياد عبد علي الشمري، قطاع الزراعة في العراق – دراسة جغرافية للمقومات والمشاكل والحلول، الطبعة الاولى، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2017.

XV. سيمونز، إيمي، الأمن الغذائي كمدخل لتفسير الصراعات السياسية، عرض مروة نظير، مجلة السياسة الدولية، النسخة الالكترونية،2014/1/20الرابط *http://www.siyassa.org.eg/News/3507.aspx*

XVI. صالح، محمد حزام، التحليل الجغرافي للإمكانات المؤثرة في إنتاج محاصيل الحبوب وانعكاساتها على الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية دراسة في الجغرافية الاقتصادية، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، 2002.

XVII. الطرابلسي، عبد القادر، اضواء على مشكلة الغذاء بالمنطقة العربية والاسلامية كتاب الامة، العدد (68) وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، قطر، مارس1999.

XVIII. الظالمي، رشيد باني، الزراعة في العراق، مطبعة الانبار، بغداد، 2001.

XIX. العلامة ابن منظور، لسان العرب (المحيط)، اعداد وتصنيف يوسف خياط ونديم مرعشلي، المجلد الأول، بيروت، دون تاريخ طبع.

XX. عماد محمد ذياب الحفيظ، الصراع الطائفي وتأثيره على البيئة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2006.

XXI. فارس عماشة مصطفى عبد الغني عثمان، الابعاد الاستراتيجية للأمن الغذائي العربي، مجلة النفط والتنمية، عدد خاص (1–4)، بغداد 1982.

XXII. محمد، محمد جاسم، الاستراتيجيات الامنية في منطقة الخليج العربي – رؤية عربية، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، 1983.

XXIII. مسعود، عبد الله محمد، علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي مقاربة نظرية تطبيقية، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى، 2006.

XXIV. منظمة الاغذية والزراعة العالمية (الفاو F.A.O) وثائق القمة، المؤتمر العالمي للأغذية المنعقد في المدة 13–1996/11/17م، روما، الجزء الأول.

XXV. منظمة الاغذية والزراعة العالمية(الفاو)،الاغذية والتنمية نحو عالم ينعم بتغذية جيدة، روما، 1992.

XXVI. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، برامج الأمن الغذائي العربي، الجزء الثالث، إنتاج القمح والحبوب، الخرطوم،1980.

XXVII. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قضية الأمن الغذائي العربي الخرطوم،1995م، ص26–27.

XXVIII. ناصر عبيد الناصر،واقع الأمن الغذائي العربي، وافاق تطوره، مجلة جامعة دمشق، المجلد 14، العدد2 دمشق، (ابريل–يونيو)، 1998م.

XXIX. النجفي، سالم توفيق، الاوضاع الاقتصادية للقمح في العالم، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، العدد الثاني، السنة الثالثة عشر، 1994.

XXX. الهيتي، صبري فارس دور استثمار الموارد الطبيعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي في زمن الحرب، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد 21، بغداد، ديسمبر 1987.

XXXI. هيئة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، تقرير عن برنامج الاسكوا في مجال الأمن الغذائي، بغداد، 1986.

XXXII. وزارة التجارة، بالتعاون مع وزارة التخطيط والأمم المتحدة، مديرية التخطيط والمتابعة، بحث غير منشور، 2012.

XXXIII. وزان، صلاح، تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998م.

XXXIV. يكور، يحيى، البعد السياسي للأمن الغذائي العربي، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد3، السنة14، (يوليو– سبتمبر)، الخرطوم، 1995.

XXXV. UN FAO،World Food Report 1985، Rome،1985.

XXXVI. World Bank، Provert, World Development Report, Washington, 2002.

The Role of Food in The International System A Case Study: Iraq as a Sample

Professor Dr. Abdul Amir Abbas Al-Hayali
College of Education for Human Sciences - University of Diyala
Lecturer. Hussein Abdul Majid Hamid
Basic Education - University of Diyala

Abstract

Food security is one of interlinked to the sovereignty and independence of the state, it represents the crucial relationship between the government and the people on the one hand, and between the state and the international community ,on the other. Thus, priority must be given in the strategies and future plans of the state. Food security provides food commodities at reasonable prices and a high nutritional value for the needs of population in any country or territory of the world throughout the year. Food security has therefore become correlated with other security terms, such as economic, social, political and water security. The problem of food has started to take on other aspects of international politics, and it directly affects the balance of powers, such as energy sources, or even more than them, because food is irreplaceable, while energy sources have multiple substituents. Food weapon and trade warfare became popular, as was evident in international relations by the economic siege and starvation warfare. Perhaps the most appalling forms of how the United States of America uses food as a weapon, when it decided to economically besiege Iraq in 1990 under the auspices of the United Nations , that increased the map of food deprivation, with a consequent increase in unemployment, illiteracy, ignorance, diseases, the emergence of criminal gangs, and the deterioration of security and morality that paved the way for the destruction of Iraqi statehood.

Journal of Juridical and Political Science
Web: www.lawjur.uodiyala.edu.iq